التعاون التركي – الإسرائيلي وتأثيره على الصراع العربي – الإسرائيلي

د. عامر سليمان زريبة •

المستخلص:

إن المبادئ التي وضعها أتاتورك عند تأسيس الجمهورية التركية، فرضت خطاً واضحاً للسياسة الخارجية التركية تجاه دول الجوار الجغرافي، فيما يتعلق بعدم تدخل تركيا في النزاعات الإقليمية التي تحدث في المنطقة، انطلاقاً من مبدأ سلام في الداخل هو سلام في الخارج، وفي المقابل سعت إلى إقامة علاقات متوازنة رغم صعوبة تطبيق ذلك، إلا أن ذلك لم يدم طويلاً وخاصة بعد تفكك الاتحاد السوفييتي السابق وانتهاء الدور التركي الذي كان موجهاً لوقف المد الشيوعي.

لهذا بدأت تركيا تبحث عن دور جديد لها في إطار حلف الناتو للتعويض عن دورها السابق، ووجدت ذلك في إطار محيطها الإقليمي، وبالأخص منطقة الشرق الأوسط عبر إسهامها بشكل أو بآخر في قضايا ومنها قضية الصراع العربي – الإسرائيلي التي لعبت فيها تركيا دوراً مع الجانبين، ومحاولة الحفاظ على توازن نسبي بين الطرفين.

الكلمات المفتاحية: التعاون التركي، إسرائيل، الصراع العربي.

Abstract:

The principles laid down by Atatürk upon the founding of the Turkish Republic imposed a clear line for Turkish foreign policy towards the geographical neighboring countries, with regard to Turkey's non-interference in the regional conflicts that occur in the region, based on the principle of peace at home that is peace abroad, and in return it sought to establish Balanced relations, despite the difficulty of implementing this, but it did not last long, especially after the dissolution of the former Soviet Union and the end of the Turkish role that was aimed at stopping the communist tide.

Therefore, Turkey began looking for a new role within the framework of NATO to compensate for its previous role, and found this within the framework of Its regional environment, especially the Middle East region, through its contribution in one way or another to issues, including the issue of the Arab-Israeli conflict, in which Turkey played a role with both sides, and its attempt to maintain a relative balance between the two partie.

• أستاذ مساعد -كلية الاقتصاد والعلوم السياسية -جامعة الزيتونة

Keywords: Turkish cooperation, Israel, Arab conflict.

المقدمة:

إن دراسة الموقف التركي من الصراع العربي – الإسرائيلي تتطلب منا البدء بتحديد العوامل التي أثرت في الموقف التركي، ومنها ارتباط تركيا بالغرب، وعضوية تركيا في لجنة التوقيف التي مهدت الطريق أمامها للاعتراف بالكيان الصهيوني واقعياً وقانونياً من قبل الجانب التركي، ونتيجة لذلك قامت علاقات دبلوماسية بين تركيا وإسرائيل على مستوى المفوضيات، وعين في هذا الشأن "إلياهو ساسون" أول وزير مفوض لإسرائيل في تركيا، وبالمقابل عينت تركيا "سيف حسن" القائم بالأعمال في إسرائيل، واعتراف تركيا بإسرائيل يرجع إلى العديد من الأسباب الجدية منها: دور جماعات الضغط اليهودية في تركيا بصورة عامة ودور جماعات يهود الدونمة بصورة خاصة، إذ أن الأخيرة تسيطر على الإعلام التركي والاقتصاد، وتدفق المساعدات الاقتصادية والعسكرية إلى تركيا بموجب مبدأ ترومان لدى نشوب الصراع بين العرب وإسرائيل، إذ أن المبدأ يعد المنطلق الأساسي للتحالف التركي الأمريكي.

إرضاء تركيا للولايات المتحدة والفوز بعضوية حلف الناتو، لأن الولايات المتحدة كانت مترددة بشأن عضوية تركيا في الحلف. والاعتقاد التركي بأن ظهور إسرائيل سوف يساعد تركيا في السيطرة على ميزان القوى في منطقة الشرق الأوسط.

أهمية البحث:

ترجع أهمية هذه الدراسة إلى أنها محاولة لمعرفة تركيا عن كثب، وهي دراسة تتناول موضوعاً بات مهماً على الساحة الإقليمية والعالمية من خلال علاقات التأثير والتأثر بين تركيا ودول منطقة الشرق الأوسط مع مراعاة الاختلاف في قوة التأثير والتأثر وهي محاولة لتوضيح واقع العلاقات في إطار منطقة الشرق الأوسط ومدى التأثير التركي فيها، بهدف زيادة التراكم المعرفي مع غيرها من الدراسات التي تناولت مجال هذه الدراسة من خلال التعرف على الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط وانعكاسات هذا الدور على قضايا بالغة الأهمية في إطار المنطقة كقضية الصراع العربي الإسرائيلي.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على موضوع مهم على صعيد الساحة الإقليمية بوجه خاص، والساحة العالمية بوجه عام، وهو الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط.

لقد أعطت هذه الدراسة أهمية في عدة نقاط داخلية وخارجية، فقد حملت هذه الفترة مرحلة جديدة من الليبرالية والانفتاح الأوسع على الخارج، وسعي تركيا من قبل حكوماتها إلى تعبئة القدرات الرئيسية لها، كي تضطلع بدور إقليمي مهم في معظم قضايا الشرق الأوسط كقضية الصراع العربي الإسرائيلي.

المشكل البحثي:

ما هي طبيعة الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط؟ وإلى أي مدى استطاعت تركيا أن تؤثر في قضايا معينة كالصراع العربي الإسرائيلي؟ وإلى أي حد يعبر دور تركيا الإقليمي في المنطقة عن تغير نوعي في سياساتها تجاه قضايا المنطقة؟

فرضية البحث:

يقوم هذا البحث على فرضية مفادها أن تركيا بعد حرب الخليج الثانية باتت تتطلع إلى لعب دور جديد يخدم مصالحها ويكسبها تفوقاً إقليمياً في منطقة الشرق الأوسط.

منهج البحث:

استخدم الباحث المدخل التاريخي، للتعرف على الإطار التاريخي للدراسة والتطور التدريجي للقدرات الرئيسة لتركيا، بالإضافة إلى استخدام المنهج الوصفي/التحليلي، للتعرف على الدور التركي في قضايا منطقة الشرق الأوسط.

تقسيمات البحث:

أما من ناحية تقسيم البحث فسنحاول إلقاء الضوء على التعاون التركي – الإسرائيلي وتأثيره على الصراع العربي – الإسرائيلي من خلال الآتي:

أولاً: تركيا والصراع العربي – الإسرائيلي.

ثانياً: التعاون التركي – الإسرائيلي عام 1996م.

ثالثاً: الدوافع العسكرية للتعاون العسكري التركي – الإسرائيلي.

أولاً: تركيا والصراع العربي – الإسرائيلي:

إن المتغيرات الجوهرية في الساحة الدولية السياسية التي أفرزتها الحرب الباردة أثرت بشكل واضح في السياسة الخارجية التركية تجاه قضية الصراع العربي – الإسرائيلي، مما أدى إلى تغير في أهميتها الاستراتيجية، ومن هذه المتغيرات الغزو العراقي للكويت وتفكك الاتحاد السوفييتي السابق وعملية السلام في مدريد، ويمكن تناولها على النحو التالي:

1- إن تفكك الاتحاد السوفييتي كان له أثر واضح في سياسة تركيا الخارجية، مما أتاح فرصة لإسرائيل في إقامة تعاون مع تركيا للتأثير على جمهوريات آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز وهما بذلك ارتبطا بسياسة واشنطن، وكذلك قيام إسرائيل بالترويج لفكرة إقامة تحالف مع تركيا عقب انتهاء الحرب الباردة، الذي يعد في حقيقته جزء من استراتيجية إسرائيل تجاه واشنطن.

2- شكّل تعاظم القوات العسكرية العراقية قبل أزمة الخليج الثانية مصدر قلق للكيان الصهيوني باعتبارها مكمن التهديد الأكبر لأمن إسرائيل، وكذلك تشعر تركيا بنفس ما تشعر به إسرائيل من تنامي القوة العسكرية العراقية الذي يشكل خطراً جسيماً على الأمن القومي التركي (النعيمي، 1995، 82).

ولهذا جاء الموقف التركي بجانب الغربي فسمحت لأمريكا باستخدام قاعدة انجيرليك وبضمان من أجل توجيه ضربة عسكرية للعراق فقد مهد ذلك إلى تحسين العلاقات بين تركيا وإسرائيل، وفي الجانب الآخر ازداد توتر العلاقات بين تركيا والدول العربية، وبالأخص سوريا بسبب اتهام تركيا لها بأنها تقوم بتدعيم الحركات الانفصالية التركية، ونزاعها على نهر دجلة والفرات ولواء الاسكندرونة، بالإضافة إلى ذلك وصف الرئيس الراحل عرفات زعيم منظمة التحرير الفلسطينية حالة التشابه بين غزو العراق للكويت وغزو تركيا للجزيرة القبرصية على أنه أسهم في توتر البيئة الإقليمية (التميمي، 1997، 21).

وعلى هذا الأساس أخذت تركيا بطرح العديد من المبادرات التي كان من شأنها أن تقوم بتدمير القوة العسكرية العراقية من جهة وزيادة تعاونها مع إسرائيل لكسب دور أكبر وجديد في منطقة الشرق الأوسط من جهة أخرى، ومن هذه المبادرات هي:

أ- رغبة العالم الغربي بقيادة الولايات المتحدة في أن تقوم تركيا بقيادة حلف عسكري على نمط حلف الناتو في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب، ويضم كل من تركيا وباكستان وإيران في حالة تطور الاتجاهات المعتدلة فيها مثل مصر وسوريا ودول الخليج والعراق بعد تغير نظام صدام حسين (باسيلي، 2003، 45).

ب- تسعى تركيا إلى إقامة نوع من التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة يمكنها من أداء دور في الترتيبات الأمنية الإقليمية بعد انتهاء الحرب، فقد أعلن الرئيس التركي تورك أوزال في الخامس والعشرين من مارس عام 1991م بعد اجتماعه مع الرئيس الأمريكي جورج بوش في كامب ديفيد أن تركيا سوف تشارك بدور فعال في تحقيق عملية السلام والأمن في الشرق الأوسط (باسيلي، 2003، 49). وأن تركيا رغم مشكلاتها الاقتصادية سوف تنهض بدور مهم في نظام ما بعد حرب الخليج، حيث قامت تركيا باتخاذ خطوات عملية في هذا الصدد تضمنت الموافقة على تخزين معدات وأسلحة أمريكية في أراضيها، كما وافقت على تمركز 2500 جندي من قوات التدخل السريع لردع العراق مستقبلاً في عملياته ضد الأكراد (الحوات، 2002، 216).

ت- وعلى الصعيد الاقتصادي الإقليمي في مرحلة ما بعد حرب الخليج، وجهت تركيا دعوة للتعاون الشرق أوسطي لضمان إحلال السلام متمثلة في أولاً: إعلان الرئيس أوزال في الحادي عشر من فبراير عام 1991م ترحيب تركيا بعقد قمة شرق أوسطية في اسطانبول بمشاركة دول الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل وبعض الدول الآسيوية والأوروبية وكذلك الولايات المتحدة لبحث ومناقشة قضايا إقليمية من بينها قضية المياه (معوض، 1996، 10).

ثانياً: طرح مشروع مياه السلام ومشاركة إسرائيل فيه، وإيجاد تنسيق تركي – إسرائيلي من خلال اجتماع أوزال وبيريز في الحادي عشر من أغسطس عام 1991م في مدينة عوجيك التركية (معوض، 1996، 18).

3- لقد أدى اتفاق مدريد في عام 1991م إلى تطور تاريخي في الشرق الأوسط، فقد مثل تأثيراً عميقاً على سياسة تركيا الخارجية تجاه الفلسطيني والإسرائيلي، فقد أعلنت الحكومة التركية في 19 ديسمبر من العام نفسه أنها قررات رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي في أنقرة لكل من فلسطين وإسرائيل إلى مستوى السفارة وأنها سوف ترفع مستوى تمثيلها الدبلوماسي في تل أبيب إلى مستوى السفارة كذلك، وبناء على ذلك تولى السفير التركي في تونس عندما كانت الأخيرة مقر منظمة التحرير الفلسطينية مهام السفير في فلسطين، وقدم فؤاد ياسين الممثل الفلسطيني المقيم في أنقرة أوراق اعتماده سفيراً للرئيس تورجت أوزال في مارس عام 1992م، وقدم يوري جوردون أوراق اعتماده سفيراً لإسرائيل بعدها بيومين، ولم يكن الساسة الأتراك بحاجة لمثل هذه الخطوة لأن تركيا اعترفت بإسرائيل إلا أنها قامت بتلك الخطوة بناء على الرغبة الأمريكية في شأن تأييدها للسلام بين العرب وإسرائيل (بركات، 2004، 112).

وقد أثار التطور المتلاحق في العلاقات التركية – الإسرائيلية بوجه خاص العديد من علامات الاستفهام، خاصة أن تركيا لم تطور علاقاتها مع فلسطين بنفس الدرجة واستندت في ذلك الحكومة التركية إلى عدة اعتبارات منها (جنسر أوزكان، 2003، 17):

1- انخفاض مستوى العنف في الأراضي العربية المحتلة.
2- وقوف منظمة التحرير الفلسطينية مع صدام حسين أثناء حرب الخليج الثانية 1990م، 1991م.
3- التراجع النسبي لأهمية الدول العربية والإسلامية من الناحية الاقتصادية بالنسبة لتركيا خاصة بعد تداعيات غزو العراق للكويت والعقوبات الاقتصادية المستمرة التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق والتي جعلت من الدول العربية شريك اقتصادي قليل الربح بالنسبة لتركيا (جنسر أوزكان، 2003، 20).

وهكذا نرى أن التوجه الاقتصادي لتركيا في تحديد الأولويات الاقتصادية هو الذي دفعها إلى اتخاذ قرارات تطوير علاقاتها مع إسرائيل، وبناء على ذلك شهدت العلاقات التركية – الإسرائيلية تطوراً ملحوظاً في المجالات الاقتصادية والسياحية مع بدء تحرك عملية السلام على المسارات العربية وخاصة بعد انعقاد مؤتمر مدريد عام 1991م، واتفاقية أوسلو عام 1992م، وكذلك توقيع اتفاقية السلام بين فلسطين والأردن من جانب وإسرائيل من جانب آخر.

وعلى النقيض من ذلك فقد كان المسار السوري – الإسرائيلي أكثر قلقاً بالنسبة إلى تركيا، في الوقت الذي تمكنت فيه عملية السلام من إزالة الحواجز النفسية داخل المؤسسة العسكرية التركية والنخبة العلمانية

الحاكمة فيما يخص العلاقات مع إسرائيل، فقد زادت مخاوف الإسلاميين الذين كانوا ضد عملية السلام بوجه عام، وضد إضفاء الشرعية على الوجود الإسرائيلي في المنطقة على وجه الخصوص، في حين كانت تسعى سوريا إلى إقامة محادثات مع إسرائيل للوصول إلى اتفاقية بينهما، الأمر الذي أزعج الحكومة التركية، وذلك بسبب خشيتها من أن السلام مع إسرائيل قد يخل بتوازن القوة مع سوريا ويطلق يدها لكي تضغط على تركيا فيما يتعلق بأوجه الخلاف الرئيسة بين تركيا وسوريا في قضية المياه، ولواء الإسكندرونة، ودعمها لحزب العمال الكردستاني، ولكن ذلك لم يحدث بالفعل بسبب عدم نجاح المفوضات السورية مع إسرائيل (هلال، 1996، 118).

ومع بداية عام 1994م قامت رئيسة وزراء تركيا تانسو تشيلر بزيارة إلى إسرائيل لعقد اتفاقية ثنائية بين البلدين في العديد من المجالات منها مكافحة الإرهاب والاتصالات وكذلك بحث فكرة التوسع في المجال العسكري والأمني، وحدث ذلك بالفعل في عام 1995م فتم تحديث 54 طائرة فانتوم في إسرائيل بمبلغ يصل إلى 600 مليون دولار، وكذلك اهتمام تركيا بالتعاون مع إسرائيل في الإنتاج المشترك للصواريخ الموجهة (الحوات، 2002، 92).

وفي الثامن من فبراير عام 1995م قام نائب الرئيس التركي بزيارة إلى إسرائيل لتوقيع اتفاقية بين تركيا وإسرائيل للتعاون في مجال التدريب العسكري، أما على الصعيد الاقتصادي فقد ارتفع حجم التبادل التجاري عام 1995م ليصل إلى 363 مليون دولار، بينما كان في عام 1990 لا يتجاوز 263 مليون دولار، وسعي تركيا لتعزيز علاقاتها مع إسرائيل بهدف الوصول إلى علاقات مترابطة مع الولايات المتحدة باعتبار أن إسرائيل حليف استراتيجي للولايات المتحدة، وكذلك لتعزيز مفاوضات تركيا مع مؤسسات التمويل للحصول على قروض لدعم وإصلاح الاقتصاد التركي، وعلى هذا الأساس سعت تركيا إلى إقامة تحالف مع إسرائيل للحصول على أكبر قدر من المنافع، وبذلك ظهر التحالف التركي – الإسرائيلي في عام 1996م إلى الوجود ليعلن عن أكبر شراكة بين البلدين، ويتم ما بدأته تركيا في شأن اعترافها السابق بإسرائيل (إسماعيل، 2006، 146).

ثانياً: التعاون التركي – الإسرائيلي عام 1996م:

في إطار العوامل والتطورات الداخلية والإقليمية والدولية السالفة الذكر، وتدعيماً نوعياً للعلاقات بين تركيا وإسرائيل، تم الإعلان عن الاتفاق العسكري بين البلدين على إثر زيارة الرئيس التركي سليمان ديميريل إلى إسرائيل في مارس عام 1996م لتوطيد العلاقات بينهما من جهة وقطع عملية السلام من جهة أخرى، الأمر الذي أدى إلى تباين الآراء حول هذا الاتفاق، إذ يرى البعض بأن التآمر والتعاون بين تركيا وإسرائيل ليس وليد اليوم، وإنما ترجع بداياته إلى أواخر الخمسينيات عندما زار دافيد بن غوريون أنقرة واتفق مع عدنان

مندريس على إنشاء حلف الدائرة الذي يضم كلاً من تركيا وإسرائيل وإيران وأثيوبيا، تحت رعاية أمريكية لمواجهة المد الناصري المتحالف مع الاتحاد السوفييتي السابق (السعدي، 2006، 72).

في حين يرى الباحث بأنه تحالف موجه ضد دول عربية بعينها كسوريا ولبنان والدول المعارضة لمشروع الشرق أوسطية، حيث إن هذا التحالف العسكري ينطوي على العديد من المخاطر والتهديدات للأمن القومي العربي، فقد لوح بيريز بتحالف عسكري يحاصر سوريا قبل بدء المفاوضات في عام 1996م في واشنطن حتى يجبر سوريا على تغيير موقفها المبدئي من المواضيع المطروحة لجدول أعمال مفاوضات المشروع الشرق أوسطية، مما يعني أن الاتفاق التركي الإسرائيلي يشكل مقدمة لإعادة المنطقة العربية إلى الأحلاف العسكرية والتحالفات الإقليمية المرتبطة بمشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط.

ثالثاً: الدوافع العسكرية للتعاون العسكري التركي – الإسرائيلي:

هناك العديد من الدوافع والمبررات للاستفادة من التعاون بين تركيا وإسرائيل تحقق لهم مصالح إستراتيجية والحيوية لكلا الطرفين، فهو يحقق لإسرائيل الانفتاح على جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز الإسلامية والتي ظهرت بعد تفكك الاتحاد السوفييتي السابق، ويتيح لها فرصة توجيه ضربة جوية مؤثرة ضد إيران في حالة حصولها على قدرات نووية مثلما فعلت مع مفاعل أوزيراك العراقي في عام 1981م، بالإضافة إلى وضع أجهزة تنصت الكترونية على الحدود التركية لترصد أي تحركات عسكرية في سوريا وإيران والعراق، وكذلك حرية حركة الطيران الحربي الإسرائيلي بمجال واسع في الأجواء التركية، الأمر الذي يتيح لها قوة الانتشار والوقاية من القوات الجوية المعادية كما يوفر لها توجيه ضربة جوية لسوريا من الحلف في حالة الضرورة (الناصري، 1990، 133).

وعلى الجانب التركي فإن التعاون العسكري يتيح لها الاستفادة بالمعلومات وصور الأقمار الصناعية الإسرائيلية وأجهزة التنصت والتجسس الالكترونية عن حزب العمال الكردستاني المتواجد في جنوب شرق الأناضول، مما يسهل للحكومة التركية ملاحقة عناصره وتحجيمه أو القضاء عليه إن أمكن.

والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة تقف إلى جانب هذا التعاون، وتدعمه دون تحفظ، فقد جاء على لسان الناطق باسم الخارجية الأمريكية نيكوس بيريز في رده على بعض الاعتراضات العربية على هذا التحالف، وعزم الولايات المتحدة المشاركة في المناورات الحربية والجوية التي ستجري في شرق البحر المتوسط بأنه: "لا يهمن اعتراضات إيران والعراق لأنهما دولتان منبوذتان ولن نأخذ برأيهما في الاعتبار عندما نخطط لتعاوننا الأمني في ذلك الجزء من العالم، وأضاف إلى أن تقوية التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل كان دوماً من الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة كما أن تركيا من الدول الصديقة والحليفة لنا، وأنها دولة بالغة الأهمية والقوة في شرق المتوسط ومن المعقول بالنسبة لنا أن تقيم تركيا علاقات تعاون مع إسرائيل في

جميع المجالات سواء العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية، وإذا لم يعجب الدول العربية ذلك فإن هذا لا يهم لأن إسرائيل بحاجة إلى مساندة واسعة، ويسعدنا بأن تكون إحدى حليفاتنا في الأطلسي ترغب في المساندة" (فليب، 1993، 151).

وهكذا ذكر أهم البنود التي جاءت ضمن التعاون التركي – الإسرائيلي وهي:

1- السماح للقوات الجوية لكلا البلدين بإجراء تدريبات في المجال الجوي للدولة الأخرى.

2- تبادل المعلومات والخبرات في المجال العسكري للقوات الجوية.

3- إجراء تدريبات مشتركة للقوات الجوية لكلا البلدين بمعدل ثمان مناورات عسكرية جوية في العام.

4- تقوم إسرائيل بتحديث الطائرات الحربية التركية من طراز فانتوم ف 4 بمبلغ 600 مليون دولار خلال ثلاث سنوات.

5- حضور مراقبين من كلا البلدين للتدريبات العسكرية في البلد الآخر.

6- إقامة منتدى أمني للحوار الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل (درويش، 1998، 84).

ويلاحظ من بنود الاتفاق السابق أن هذا الاتفاق ليس بالتعاون المعتاد، وأنه لا يقتصر على تهديد دولة أو دولتين مثل سوريا والعراق فحسب، بل يمتد إلى ما هو أبعد من ذلك ليشمل دول مثل مصر والعراق وإيران.

وقد اعتبر الجانب العربي، وبالأخص رجال السياسة والمعلقين العرب بأن هذه الاتفاقية وما تلاها من نتائج تعد تحولاً نوعياً في ثلاثة جوانب من مثلث العلاقات العربية – التركية – الإسرائيلية، فالأول: ظهور تركيا كما لو أنها تخلت عن سياستها التقليدية في موازنة العرب بإسرائيل، وفضلت تحالفاً بيناً مع الأخيرة، وثانياً: على الرغم من أنه معروف عن تركيا وإسرائيل بأن لهما العديد من الاتفاقيات العسكرية والأمنية في الماضي، إلا أنهما لم يتوصلا قط إلى تحالف بمثل هذا الحجم وبمثل الدعاية الواسعة التي حصلت عليها، وثالثاً: عكس هذا الانحياز مدى ضعف العالم العربي في مواجهة الدولتين الأخريين في المثلث، فأصبح على العرب في الوقت الحالي الكفاح ضد قوتين تعملان بانسجام ضدهم بدلاً من أن تعمل كل منهما بشكل منفصل عن الأخرى (درويش، 1998، 89). فقد وصف نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام بأن هذا الانحياز التركي لإسرائيل يعد من أعظم التهديدات للعرب منذ عام 1948م (السعدي، 2006، 80).

ويتضح من ذلك أن هذا التحالف أو الانحياز له انعكاسات على ثلاث جوانب للدول العربية وهي: الأمن العربي، وتوازن القوة في المنطقة، وعملية السلام العربية – الإسرائيلية وأن الأخطار التي تهدد الأمن العربي القومي نتجت عن كونه يمر بأزمة بسبب حالة التمزق العربي، واختلاف ميزان القوة والانكشاف أمام ضغوط من قوى إقليمية ودولية، ومن هنا كان الخوف من أن الاتفاقية التركية – الإسرائيلية، قد تستبدل

النظام الإقليمي العربي بآخر أكثر اتساعاً وهو نظام الشرق الأوسط الكبير، حتى يمهد لتركيا وإسرائيل من أن تمارس دوراً قيادياً في المنطقة بدعم من الولايات المتحدة، بينما تقيد الدول العربية بدور هامشي.

وبشكل خاص فقد شعرت كل من مصر والعراق وسوريا بأن هذه الاتفاقية تستهدفهم بشكل مباشر، فعلى الصعيد المصري قد عارضت بشدة على الرغم من دعوتها إلى الانضمام إلى الاتفاقية أو الترتيبات الأمنية، حيث كان الدافع وراء رفض مصر هو التنافس التاريخي المستمر بينها وبين تركيا ومخاوفها من أن أنقرة قد أخذت تتغلغل في مجال نفوذها في حوض البحر الأبيض المتوسط، وبما أن مصر تقدم نفسها على أنها حارسة الأمن القومي فقد كانت قلقة بشأن التفوق الاستراتيجي الذي قد تتحصل عليه تركيا من اتفاقيتها مع إسرائيل (مطر، 1997، 64).

وبالمقارنة مع مصر نجد أن التهديد بالنسبة للعراق بدا أكثر خطراً وجدية فقد ساعدت سلسلة من التطورات التي حدثت منذ عام 1990م على المستوى الثنائي بين تركيا والعراق في زيادة قلق بغداد بشأن عملية الانحياز، ومن هذه التطورات وقف تركيا لتدفق المياه لمدة شهر إلى العراق وسوريا، والدعم التركي للتحالف المعادي للعراق في أثناء حرب الخليج الثانية والسماح لقوات التحالف باستخدام قواعدها العسكرية لشن الهجمات على العراق، ومراقبة شمال العراق بعد الحرب، ودعم أنقرة للأكراد في العراق بعد تأسيس منطقة الحكم الذاتي الكردية في شمال العراق عام 1992م، إضافة إلى اختراقات الجيش التركي لكردستان العراق لملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني، وتلميحات المسؤولين الأتراك من حين لآخر بشأن الحقوق التاريخية لتركيا في ولاية الموصل (نصار، 1996، 76).

هذه التطورات كلها كانت تعني للعراق تغيراً جذرياً في الموقف التركي الأمر الذي قد يؤدي إلى انتهاك أنقرة لسيادته مما أن عملية الانحياز التركي لإسرائيل لها تأثير على العراق في ثلاثة جوانب هي: تعزيز تفوق تركيا العسكري في الموصل والسماح لإسرائيل بمنفذ مباشر للعراق، مما يسهل مختلف أعمال مراقبة الهجمات كالهجوم الإسرائيلي على المفاعل النووي في عام 1981م، وأخيراً إحياء محور ثلاثي تركي – إسرائيلي – كردي مضاد للعراق كالمحور الضمني الذي كان قائم بين إيران وإسرائيل والأكراد في منتصف ستينيات القرن الماضي وحتى منتصف السبعينيات (هلال، 1996، 126).

ويعد الموقف السوري من أصعب المواقف، فقد كان الانحياز التركي لإسرائيل يعني التأثير على سوريا في المستويين العسكري والسياسي معاً، فمن الناحية العسكرية كانت سوريا تخشى من أن يوقعها التحالف بين أقوى جيشين من جهتي الشمال والجنوب مما يعزز من خشية سوريا أن هاتين الدولتين سيطرتا فترة طويلة حتى الآن على ما تعتبره دمشق أراضي سوريا، حيث إن الجانب التركي سيطر على لواء الإسكندرونة، وإسرائيل تمت سيطرتها على أراضي الجولان، وقد تفاقم إحساس سوريا بأنها محاصرة استراتيجياً بشكل إضافي

نتيجة لعدائها مع جارتها إلى الشرق وهي العراق وعلاقاتها المتوترة مع دول عربية أخرى إلى الجنوب الشرقي وهي الأردن، أما من الناحية السياسية فيبدو أن سوريا هي المستهدف الرئيسي في عملية السلام العربية – الإسرائيلية بخلاف الشريكين العربيين اللذين حققا تقدماً مهماً في هذا المجال منذ عام 1996م، وهما منظمة التحرير الفلسطينية والأردن، فقد بقيت سوريا مختلفة عن الجميع وعالقة في المراحل المبكرة من المفاوضات، مما زاد الشكوك السورية بأن عملية الانحياز سوف تعزز من قوة إسرائيل التفاوضية أو تفقدها الحماس كلياً في التحرك إلى الأمام لعملية السلام (بركات، 2004، 137).

وبسبب رد الفعل السريع للدول العربية على الانحياز التركي لإسرائيل، ومحاولة إقناعها للعدول عنه، ظهر إلى العلن ما يعرف بمدرستين للفكر فيما يتعلق بالطريقة الملائمة للتعامل مع تركيا وهما: الأولى: نادت بالتوفيق والانحياز، والثانية: نادت بالاحتواء والعزلة، فكان التوفيق يعني تقوية الروابط مع تركيا وإرجاعها إلى العالم العربي عبر عوامل عدة منها، تقوية العلاقات في المجالات السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والتشديد على الموروث الثقافي والديني المشترك والسعي إلى تغيير الصورة التاريخية التي يحملها الطرفين للآخر، ولعل أكثر ممثلي هذا النهج هو الأمير السعودي خالد بن سلطان الذي عبر، قائلاً في مقال نشرته صحيفة الحياة بعنوان: (الصداقة مؤقتة والعداوة مؤقتة، المصالح وحدها تدوم) (الطيار، 1999، 40).

وحيث قام بتحليل العلاقات العربية – التركية وطرح عدة وسائل لمعالجة هذه العلاقات بوصفه أن الانحياز التركي إلى إسرائيل يعتبر كارثة يلام عليها العرب، ولتركيا كل الحق في السعي وراء تحقيق مصالحها الوطنية التي أملت عليها من الاتفاق مع إسرائيل وأشار إلى أن هذه الاتفاقية تعطي لتركيا عدد من المزايا مثل تحسين قدرات الجيش التركي الأمر الذي قد يمكنها من الضغط على سوريا وأن تكون لها اليد العليا على حزب العمال الكردستاني (إسماعيل، 2006، 192).

في حين ذهبت المدرسة الثانية إلى التشديد على التراث السلبي للكمالية ودعائمها الثلاث التي تتمثل في التوجه الغربي، والعلمانية والديمقراطية وكان من أبرز متحدثي هذه المدرسة هو نجيب الريس الذي جاء على لسانه في مقال نشر بجريدة النهار اللبنانية بأن (غزالي، 2007)، 216).

(تركيا ما هي إلا شعب متقلب في سياساته وكذلك في لغته، وأنها تسعى إلى إقامة التحالفات وآخرها التحالف مع إسرائيل ويجب علينا نحن العرب أن نقوم باستبعادها من النظام الأمني الإقليمي العربي، وممارسة ضغوط من جامعة الدول العربية لحملها على تغيير موقفها تجاه العرب).

وبناء على ما سبق ذكره يمكن ذكر محددات التعاون التركي – الإسرائيلي بناء على وجهة نظر إسرائيل لها، وهي على النحو التالي (غزالي، 2007، 221):

1- إدراك إسرائيل صعوبة القضاء على العمليات الانتحارية الفلسطينية وكما تدرك أن قوى عربية وغير عربية تقف في الجانب المعادي وخشيتها من امتلاك بعضها للسلاح النووي ووسائل حمله القادرة على تهديد إسرائيل مثل باكستان والهند.
2- ترى إسرائيل أنه المشروع الصهيوني لم يستكمل بعد جوانبه الإقليمية والسياسية.
3- إن السلام التعاقدي مع بعض الأنظمة العربية لا يعني إنهاء الصراع بأبعاده المتعددة ولكنه أنهى الصراع المسلح فقط مع دول هذه الأنظمة (منصور، 2004، 218).

بينما ترى تركيا أن هذا التعاون سوف يحقق لها أهدافاً كثيرة بالإضافة إلى التحديث العسكري الذي سوف تحصل عليه من هذا التحالف وتأمل المؤسسة الأتاتوركية من خلال هذا التحالف أن يحقق لها أهداف منها:

1- الحصول على باب خلفي موصل إلى واشنطن من خلال المساعي الحميدة لإسرائيل في مواجهة اللوبي اليوناني والأرمني في الكونجرس الأمريكي.
2- أن تؤكد التوجه الغربي لتركيا في أعقاب رفض الاتحاد الأوروبي لمحاولتها الحصول على العضوية وأن تعرض أوراق اعتماده العلمانية.
3- التصدي للدعم الإقليمي وعلى الأخص من إيران وسوريا للجماعات الإسلامية المحلية وحزب العمال الكردستاني.
4- تأمين مصدر جديد معتمد للتقنيات العسكرية لا يخضع للقيود المرتبطة بحقوق الإنسان، وكذلك إرباك الحكومة التي تشكلت في يونيو عام 1996م بزعامة نجم الدين أربكان الموالية للإسلاميين بالكشف عن عجزها عن إيقاف تحالف عارضته علناً (منصور، 2004، 226).

أما بالنسبة إلى ما يحمله التحالف التركي – الإسرائيلي من أخطار وتهديدات على الدول العربية فيمكن استقراء بعض هذه الأخطار في إطار مفهوم الأمن القومي العربي ومقوماته ومتطلباته وهي:

1- الهدف الرئيسي لطرفي التحالف الضغط على سوريا في المرحلة الراهنة من المفاوضات الخاصة بالمسار السوري – الإسرائيلي، وكذلك في قضية مياه نهري دجلة والفرات.
2- يشكل التحالف بغرضه العام في المنطقة العربية تهديداً للأمن القومي العربي بتطويقه والالتفاف عليه وزرع مواقع الوجود العسكري الأجنبي فيما حوله، خاصة أن التحالف يفتح المجال الجوي التركي بأكمله أمام السلاح الجوي الإسرائيلي، ما يعني إمكانية إسرائيل القيام بتوجيه ضربة عسكرية جوية لأية دولة عربية من دول المنطقة (هلال، 1999، 245).

3- إن مصطلح الأخطار المشتركة الوارد في التحالف ينسحب ليشمل سوريا والعراق وإيران بالرغم من أن سوريا طرف في عملية السلام ولا تشكل خطراً عسكرياً أو أمنياً على تركيا والعراق في وضعه الراهن لا يشكل خطراً قط، كما أن إيران محتواة بالخطة الأمريكية وبالتالي لا يبقى تحت عنوان الأخطار المشتركة سوى الخطر الإسلامي، وهو عدو اصطنعه بعض السياسيين والمفكرين في أوروبا وأمريكا وإسرائيل.

4- الرغبة الأمريكية في إطار المتغيرات الدولية والإقليمية وانفرادها بمنزلة الدولة الأعظم في العالم أن تنقل بعض من أعبائها الدفاعية عن منطقة الشرق الأوسط إلى تركيا وإسرائيل بما يتناسب مع خطوات التسوية وبناء النظام الشرق أوسطي (هلال، 1999، 251).

وفي عام 1997م قام وزير الخارجية التركي إسماعيل جيم بزيارة إسرائيل أعلن خلالها أنها لم تكن زيارة لإسرائيل فقط وإنما إلى مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني فقد أعرب عن رفض تركيا للخطوات التي تتبعها إسرائيل من جانب أحادي في القدس، في حين عبر الرئيس التركي ديميريل لدى زيارة الرئيس الفلسطيني الراحل عرفات من العام نفسه قائلاً: (إننا نعارض ما تقوم به إسرائيل تماماً فيما يتعلق بالقدس والضفة الغربية وحملها المسؤولية الأولى عن فشل عملية السلام) (غزالي، 2007، 241).

حيث يرى الباحث بتصاعد الانتفاضة الفلسطينية ومقاومة الاحتلال بات الصراع العربي الإسرائيلي يواجه وضعاً معقداً يهدد انهيار العملية التفاوضية للتسوية السلمية للصراع العربي – الإسرائيلي، فبقيت الانتفاضة الفلسطينية مستمرة منذ اندلاعها أواخر سبتمبر عام 2000م، حيث جرى حوار القاهرة بين الفصائل الفلسطينية برعاية رئيس المخابرات المصرية ووافقت حماس والجهاد على وقف العمليات العسكرية ولكن إسرائيل رفضت تلك الهدنة واستمرت في عملياتها العسكرية التصعيدية على الشعب الفلسطيني، بل إنها سلكت منهجاً جديداً في اغتيال القادة السياسيين لحماس لإجبارها على الاستمرار في العمل العسكري الذي يشكل مبرراً لاستمرار المذابح والانتهاكات بحق الفلسطينيين ويعطي الحكومة اليمنية المتطرفة دعماً شعبياً.

وبسبب زيادة التوتر بين البلدين عقب الانتفاضة قام رئيس الوزراء التركي أردوغان بزيارة إلى إسرائيل لتحسين العلاقات تليها زيارة إلى الأراضي الفلسطينية في إطار سعي تركيا إلى الترويج لنفسها كوسيط للسلام في الشرق الأوسط، حيث توجه رئيس الوزراء التركي أردوغان إلى تل أبيب والتقى برئيس الحكومة أرييل شارون ونائبه شيمون بيريز وإيهود أولمرت وتعتبر هذه الزيارة هي الأولى لأردوغان إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية وتأتي بعد توتر شديد في علاقات تركيا مع إسرائيل إبان اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام 2000م، حيث هاجم أردوغان إسرائيل آنذاك متهماً إياها بأنها السبب الرئيس وراء تعثر عملية السلام، فقامت إسرائيل باستدعاء دبلوماسيين تركيين لفترة وجيزة في العام الماضي فيما اعتبر احتجاجاً على تصريحاته، فعلى رغم التوترات الأخيرة التي نشبت بين البلدين إلا أن تركيا حليف رئيس لإسرائيل في المنطقة، وهي من

الدول القلائل في المنطقة التي على علاقة طيبة مع كل من طرفي النزاع في الشرق الأوسط، وهو الأمر الذي تحاول تركيا استغلاله لدفع جهود إحياء السلام (إسماعيل، 2006، 264).

وقد تعهد أردوغان بالمساعدة في التوصل إلى اتفاق بين الإسرائيليين والفلسطينيين، فقد صرح لصحيفة تركيا قائلاً: (يمكننا بفضل علاقاتنا الخاصة مع الجانبين أن تمثل قيمة مضافة لمثل هذه الجهود)، إلا أنه بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر شهد الصراع العربي – الإسرائيلي تحولات كبيرة وخاصة بعد إعلان الحرب على ما يسمى بالإرهاب الدولي دون اعتبار للمقاومة المشروعة للاحتلال، وانتقلت الأهمية النسبية للقضايا من فلسطين إلى منطقة الخليج بسبب الأزمة الأمريكية العراقية، وقد فتح ذلك المجال أمام الحكومة اليمنية الإسرائيلية للسير في سياسات عسكرية عنيفة لإنهاء الصراع في فلسطين بالقوة العسكرية، ولكنها لم تنجح في ذلك، ففي عام 2005م أعلن رئيس الوزراء التركي رجب أردوغان أمام مؤتمر دولي نظمته الرابطة العالمية للصحف في إسطانبول قائلاً (منصور، 2006، 131): (أن شارون قد دفن عروض تركيا للوساطة بين إسرائيل والفلسطينيين بسياسة الاغتيالات والهجمات التي لم تترك مجالاً لجهود السلام التي تبذلها تركيا)، حيث اعتبر أردوغان معاملة إسرائيل للفلسطينيين بما تعرض له اليهود في أسبانيا في عهد محاكم التفتيش من تعذيب وطرد من ديارهم وقال: (كان اليهود في ذلك العهد مضطهدين واليوم مع الأسف أصبح للفلسطينيون مضطهدين وشعب إسرائيل يعامل الفلسطينيين كما عومل هو من قبل 500 عام).

وكان أردوغان قد أدان من قبل قيام إسرائيل باعتيال الشيخ أحمد ياسين مؤسس حركة حماس، ووصف العملية بأنها عمل إرهابي، وفي حقيقة الأمر إن ما أثار أنقرة أكثر هو ما لاحظه بعض المسؤولين المدنيين لديها في شمال العراق من وجود مجموعة صغيرة من الضباط الإسرائيليين يشرفون على تدريبات عسكرية هناك، الأمر الذي استدعى من مكتب وزير الخارجية التركي حول أن يقوم باتصال بالصحفي الأمريكي سيمور هيرش وبناء على ذلك قامت مجلة نيويوركر بنشر تفاصيل التحركات الإسرائيلية في شمال العراق، فقامت على إثره إسرائيل بنفي الخبر، إلا أنها لم تستطع في الوقت نفسه أن تخفف من القلق التركي تجاه النشاط الإسرائيلي – الكردي في شمال العراق (منصور، 2006، 137).

وعلى هذا الأساس يمكن القول إن تأزم العلاقات التركية – الإسرائيلية، لم يكن بسبب الاعتداءات الإسرائيلية على فلسطين وإنما يأتي في سياق عدد من المستجدات والمحددات الدولية والإقليمية والمحلية منها:

1- تعاني تركيا من هاجس فقدان الأهمية الاستراتيجية الذي انتابها منذ انتهاء الحرب الباردة، وكذلك بعد توسع حلف الناتو.

2- الترابط الوثيق بين العلاقات التركية – الأمريكية – الإسرائيلية، وكان لتوتر العلاقات التركية – الأمريكية بسبب ملف العراق أثر كبير على العلاقات التركية – الإسرائيلية.

3- التدهور العربي الملحوظ منذ انهيار الاتحاد السوفييتي السابق وحرب الخليج والاحتلال الأمريكي للعراق، أحدث فراغاً جيواستراتيجي في المنطقة، مما جعل من تركيا وإسرائيل قوى كبيرة في المنطقة، أدى إلى زيادة رغبتها في التحرك للاستفادة منه توجيهه لمصلحتها (السعدي، 2006، 297).

ومما سبق يمكن القول إن تركيا سعت بتوجهها العلماني ثم الإسلامي للتحرك على مستويين في قضية الصراع العربي – الإسرائيلي فعلى الرغم من وقوفها إلى جانب الدول العربية في هذه القضية وبالأخص خلال الأزمة القبرصية التي تعرضت لها تركيا، فإنها لم تدم طويلاً على هذا الموقف فسرعان ما تغير موقفها وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي السابق، وحرب الخليج الثانية إلى موقف آخر كان له النصيب الأكبر للدول الغربية وإسرائيل على وجه الخصوص، سعياً منها إلى تحقيق أكبر المكاسب من خلال هذه العلاقات، وتفعيلاً لدورها من جديد في إطار حلف الناتو، في حين توجهت إلى الدول العربية بدعوة إلى توطيد علاقات اقتصادية وتجارية، ليست مبنية على الأساس الإسلامي كما كانت تدعو في السابق، وجاء هذا كله سعياً من تركيا لكي تتمكن من الضغط على جيرانها الإقليميين وخاصة سوريا والعراق.

الخاتمة والنتائج:

من واقع التحليل لعناصر مفهوم الدور التركي نجد أن القدرات الرئيسة لتركيا تفاوتت بين القوة والضعف، مما يعطي مؤشراً على صعوبة دورها في قضايا الصراع العربي الإسرائيلي، نجد أن الاهتمام التركي في قضية الصراع العربي الإسرائيلي، انصب على أن تكون من المؤيدين لحق إسرائيل في العيش في سلام داخل حدود معترف بها، وللفلسطينيين الحق في وطن، والحق في حياة كريمة في أرض أجدادهم، إلا أن هذه النظرة التركية تتضارب مع الواقع الملموس فنجد أن تركيا في مقابل هذه النظرة تقوم بتوطيد علاقاتها مع إسرائيل بشكل أكثر جدية ولاسيما بعد توقيع الاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي، وكذلك فإن تركيا لم تقدم جديداً في سياستها الخارجية.

لقد انتهت هذه الدراسة إلى عدة نتائج منها:

1- أن الدور الإقليمي لتركيا خلال فترة الدراسة ارتبط بسياسة أمريكا والقوى الغربية في منطقة الشرق الأوسط، وأن تركيا بقدرتها الرئيسة لا تمتلك دوراً واضحاً تجاه قضايا الشرق الأوسط.

2- إن تركيا لا تستخدم القوة العسكرية تجاه سوريا والعراق، وسيقتصر استخدام الجيش تجاه العراق على مطاردة الانفصاليين الأكراد، وتجاه سوريا فإن تركيا لا تستخدم القوة العسكرية إلا في إطار موافقة البيئة الدولية بذلك.

3- لقد أوضحت الدراسة أنّ هناك مزيداً من القيود على ممارسة تركيا الدور الإقليمي الفاعل في منطقة الشرق الأوسط، فأزمة الهوية التي يعاني منها النظام التركي أضعفت دوره السياسي في المنطقة.

4- لعبت الضغوط الاقتصادية تأثيراً على توجه تركيا للاهتمام بقضايا الشرق الأوسط، لأن هدفها الأساسي بات منصباً على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

قائمة المراجع المستخدمة:

أولاً: الكتب:

1- إسماعيل، داليا (2006) المياه والعلاقات الدولية، دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية. – ط1. – القاهرة: مكتبة مدبولي.

2- جنس أوزكان، أوفد اجنجيو(2003) التصورات العربية لتركيا وانحيازها لإسرائيل. – ط1. – أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

3- الحوات، علي محمد(2002) مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي. – ط1. – القاهرة: مكتبة مدبولي.

4- درويش، هدى (1998) الإسلاميون وتركيا العلمانية. – ط1. – القاهرة: دار حرء للطبع والنشر.

5- السعدي، عبير(2006) سياسات الأحلاف العسكرية: تركيا والناتو وإسرائيل. – ط1. – دمشق: المجد للنشر والتوزيع.

6- غزالي، عبد الحليم (2007) الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية وتركيا. – القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.

7- فليب، روبنس(1993) تركيا والشرق الأوسط، ترجمة: نجم خوري. – القاهرة: مكتبة مدبولي.

8- معوض، جلال (1996) تطور العلاقات التركية الإسرائيلية في التسعينات. – جامعة القاهرة: مركز الدراسات السياسية.

9- منصور محمد (2006) تركيا والحلف الأطلسي. –القاهرة: المكتب المصري الحديث.

10- منصور، محمد (2004) التعاون الأمريكي التركي وأثره على الأمن القومي العربي. – القاهرة: المكتب المصري الحديث.

11- الناصري، خليل إبراهيم (1990) التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية. – بغداد: دار الراية للطباعة.

12- هلال، رضاء (1999) تركيا من أتاتورك إلى اربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي. – القاهرة: دار الشروق.

ثانياً: الدوريات:

1- باسيلي، عادل (2003)."العلاقات التركية اليهودية وآثارها على البلاد العربية". – شؤون الشرق الأوسط، ع 7، يونيو.

2- بركات، عبد الرزاق(2004)." تركيا وقضية السلام في الشرق الأوسط". – شؤون الشرق الأوسط، ع12، أكتوبر.

3- التميمي، عبد الله خلف (1993). " الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي" سلسلة عالم المعرفة، ع71، الكويت، نوفمبر.
4- الطيار، خليل إبراهيم (1999). " التعاون العسكري التركي الإسرائيلي". – مجلة شؤون عربية، العدد 97، مارس.
5- مطر، جميل (1997)."مستقبل النظام الإقليمي العربي". – مجلة المستقبل العربي، ع 208، أبريل.
6- نصار، سليم (1996)." بيريز يلوح بحلف دفاعي أمني يضم تركيا لتطويق سوريا ولبنان". – جريدة الحياة اللبنانية، 20/يناير.
7- النعيمي، أحمد نوري (1995)." تركيا والصراع العربي الصهيوني". – مجلة الدراسات العليا، س2، ع4، طرابلس.
8- هلال، علي الدين (1996)."ما هو الشرق الأوسط". – المركز العربي للمعلومات، ع14، ديسمبر.